التنازع فى العمل
بين الواقع اللغوى والنحاة

د . عبد الحميد السيورى

مقدمة:

الغاية من النحو تقويم اللسان، وإقامة العبارة، وإيقاف المتلقى على حقيقة مراد المتكلم، بعبارة بسيطة تتضح فيها العلاقات بين مفرداتها، ولكنها تفتقد ذلك أحيانًا، ليس لعيب فى الأصول، ولا لقصور فى طبيعة العربية. وإنما يرجع ذلك إلى الأساس الذى أقام عليه النحاة قواعدهم، وهو العامل، فالعامل لابد له من معمول يعمل فيه عملاً ما ، قد يكون ظاهرًا وقد يكون مقدرًا، والعامل إما غير مختص، فإن كان مختصا عمل وإلا فلا. وهو إما قوى وإما ضعيف، فالقوى يعمل، وهو محذوف عمله وهو مذكور، كما أن عمله يطول معموله سواء تقدم عليه المعمول أو تأخر، وأما العامل الضعيف فلا يعمل وهو محذوف، ولا يعمل إذا تقدم معموله عليه.

والعامل إما لفظى وإما معنوى، وقد يكون فعلاً - وهو الأصل - أو اسما يشبه، معنى وعملاً أو معنى فقط - أو حرفًا.

وقد أدى تصور النحاة للعامل والتعويل على دوره فى تركيب العبارة العربية إلى حشو النحو بأمور لا تخطر على بال المتكلم وهو ينشىء عبارته، ولا يلتفت إليها المخاطب الذى لا يعنيه إلا أن يصل إليه قصد المتكلم بغير لبس أو غموض، دون أن يشغل نفسه بالتفكير فى شىء لا وجود له إلا فى خيال النحويين وحدهم، وأدى ذلك أيضًا إلى جعل من يتعاطى علم النحو يلهث وراء مباحثهم فى العامل، وخلافاتهم، وأقوالهم، حتى تعيا حافظته فى تحصيلها، ويتوقف ذهنه دون الإلمام بها ودهمها، فيرضى من الغنيمة بالإياب.

ويظهر خطر ذلك الدور للعامل فى كل صفحة من صفحات المصنفات النحوية، وإن شئت فقل فى كل سطر فيها، ومن ذلك - على سبيل التمثيل لا الحصر - اختلافهم فى ناصب المستثنى: هل هو فعل محذوف تقديره: أستثنى ونابت عنه «إلا»؟ أو هو «إلا» وحدها؟ أو هو الفعل السابق عليه بواسطة «إلا»؟.

ومنه أيضًا عامل الجد فى المضاف إليه، فقد يكون المضاف وقد يكون «لام الملك» وقد يكون «فى» أو «من» ويتفرع عن ذلك أحوال ينبغى توفرها فى كل من طرفى الإضافة لكى يتسق تقدير كل من هذه العوامل.

وفى باب «المبتدأ والخبر» عامل الرفع فى المبتدأ معنوى وهو الابتداء، أى تجرد الاسم عن العوامل اللفظية غير الزائدة، هذا عند قوم. ويذهب آخرون إلى أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء. ويذهب فريق ثالث إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأما الخبر فهو مرفوع بالابتداء والمبتدأ. وفريق رابع يرى أن المبتدأ والخبر مترافعان، أى أن كلا منهما رفع الآخر.

وإذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا مثل: «زيد عندك أو فى الدار» فالنحويون متفقون على أن كلا منهما متعلق بعامل محذوف وجوبًا، ولكنهم يختلفون فى نوع الخبر - والحالة هذه - وفقًا لاختلافهم فى نوع العامل المقدر، فيرى بعضهم أنه من قبيل الخبر المفرد لأن العامل المحذوف عنده هو اسم الفاعل والتقدير: زيد كائن أو مستقر عندك، أو: فى الدار. ويرى آخرون أنه من قبيل الخبر الجملة، لأن العامل المحذوف عندهم هو الفعل ماضيًا أو مضارعًا، والتقدير: زيد استقر أو يستقر عندك أو فى الدار. وجمع فريق ثالث بين المذهبين، فأجازوا أن يجعل الظرف والجار والمجرور من باب الإخبار بالمفرد فيكون تقدير متعلقهما «مستقر أو كائن»، وأن يجعلا من باب الإخبار بالجملة فيكون تقديره «استقر أو يستقر».

وقد يقع الظرف والجار والمجرور نعتًا أو حالًا فيجب أيضًا حذف العامل، مثل: مررت برجل عندك أو فى الدار، ومررت بزيد عندك أو فى الدار، وتقديره فيهما كتقديره فيهما إذا وقعا خبرًا. أما إذا وقعا صِلَةً مثل: «جاء الذى عندك أو فى الدار» فالعامل واجب الحذف أيضًا، لكن التقدير عندئذ: جاء الذى استقر عندك أو فى الدار، لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة.

ولو أخذنا بطرف من «باب الحال» وجدنا النحويين يضعون شروطًا ليجوز مجىء الحال من المضاف إليه، كأن يكون المضاف مما يصح عمله فى الحال، أى فيه معنى الفعل كاسم الفاعل والمصدر وغيرهما مثل: «هذا ضاربُ هندٍ مجردةً» وقوله تعالى ﴿إليه مَرْجِعُكم جميعًا﴾ حيث جاز وقوع الحال «مجردة» و (جميعًا) من المضاف إليه «هند» والضمير فى (مرجعكم) لأن المضاف مما يصح عمله فى الحال عمل الفعل، وهو بمعناه، كاسم الفاعل «ضارب» فى المثال، والمصدر (مرجع) فى الآية. ومنه أن يكون المضاف بعضَ المضاف إليه، أو منزلًا منزلة بعضه فى صحة حذف والاستغناء عنه بالمضاف إليه. فمن الأول قوله تعالى ﴿ونَزَعْنَا ما فى صُدورِهم من غِلٍّ إخْوانًا﴾، ومن الثانى قوله عز وجل ﴿ثُم أَوْحَيْنَا إليك أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيم حَنِيفًا﴾ وقد ساغ مجىء الحال (إخوانًا) من المضاف إليه (هم) و (حنيفًا) من (إبراهيم) لأنه لو قيل - فى غير القرآن -: ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا، واتّبِعْ إبراهيم حنيفًا لكان جائزًا. وما ذلك كله إلا

لأن العامل فى الحال هو نفسه العامل فى صاحبها.

وما ذكرته قليل من كثير لا تتسع له هذه العجالة، وإنما مثلت لبعض الأبواب لأبين ما لهذا العامل من أثر متوهم لدى النحاة، وكيف انعكس على الدرس النحوى فأدخل فيه ماليس منه، وعلى الدارس الذى يقف حائرًا أمام بحث النحاة وراء الأصول وكأنهم يبحثون فى أمور أشبه بالغيبيات، حتى إذا تتبع مسائلهم وخلافهم واختلاف أقوالهم، فانشغل بحصرها والإلمام بها، كان كمن رأى سرابا فسعى إليه، فلما جاءه لم يجده شيئًا، فرجع وقد خاب سعيه، واختلطت عليه الأمور، وكاد يفتقد الذوق اللغوى السليم.

وأما المخاطب فما أغناه عن تقدير النحاة لذلك العامل الذى يجب حذفه ولا وجود له فى الكلام حيث لا يجوز التصريح به، فإذا قال: هذا كتاب محمد أو: هذا خاتم فضةٍ، وإذا قال الله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نسائهم تَرَبّصُ أربعة أشهرٍ﴾ فإن المخاطب يكون قد فهم مراد المتكلم، وهو أن الكتاب مِلْكُ محمدٍ. وأن جنس الخاتم هو الفضة، وأن مدة تَربُّص النساء أربعة أشهر ولم يرد على ذهنه مسألة العامل فى المضاف إليه. أهو اللام إذا كان المضاف ملكًا للمضاف إليه حقيقة نحو: هذا كتاب محمد، أو مجازا نحو: هذا سَرْجُ الفَرَسِ والتقدير: هذا كتابٌ لِمحمدٍ، وهذا سرجٌ لِلْفَرَسِ. أم هو «مِن» شريطة أن يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف، والتقدير هذا خاتمٌ من فضةٍ. أم هو «فى» إذا كان المضاف إليه ظَرْفًا للمضاف، والتقدير: تَربُّصُ فى أربعةِ أشهرٍ.

والأمر كذلك فى تقديرهم للعامل الذى يتعلق به كل من الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبرًا أو صفة أو حالاً أو صلة، فهذا كله لا يعنى المخاطب فى شىء، وقد وصل إليه المعنى الذى قصده المتكلم من غير لبس أو نقصان.

وقد بلغ تقديس النحاة للعامل حدًّا جعلهم يقحمون على الدرس النحوى أبواغأشبه بالألغاز، يلهث الطلبة وراء تحصيلها ومحاولة فهمها فتنقطع أنفاسهم، وتعييهم الحيل وتنسد دونهم السبل، فيصابون بالإحباط وينفرون من اللغة العربية متمثلة فى جفاء نحوها وجفافه. ناهيك بعلميهم، فلا يكاد بعضهم يقرب هذه الأبواب، ويعرضها ليفند مذاهب النحاة ويُبْقِى على المستعمل الذى يقره واقع لغوى صحيح، ويترك ما تشعب إليه بحث النحاة فى العامل وأثره فى التركيب، وإنما سؤثر السلامة فيكتفى بحذفها، وعدم التعرض لها برمتها.

من ذلك ما أطلق عليه النحويون «الاشتغال» أو «اشتغال العامل عن المعمول» تقول مثلا: زيدًا ضربتُه، أو: زيدًا مررتُ به، أو: زيدًا ضرْبتُ أخاه. فيقولون إن اسمًا تقدم، وتأخر عنه فِعلٌ انشغل بالعمل فى ضميره وقد عَمِل الفعل فى لفظ الضمير، أو فى محله، فى سَبَبِيِّهِ. وفى ذلك الاسم الذى يسمونه «مشغولاً عنه» وجهان: أحدهما الرفع بالابتداء بلا، والثانى: النصب، وهم

منقسمون إزاءه فريقين، وأما وجه انقسامهم فهو خلافهم فى ناصب الاسم المشغول عنه الفعل، حيث يرى البصريون أنه منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، فإنْ كان الفعل المشغول عاملاً فى لفظ الضمير قدَّروا العامل المحذوف من لفظ المذكور ومعناه، وإن كان عاملا فى محله أو فى سببيه قدّروا المحذوف من معنى المذكور دون لفظه، والتقدير عندهم فى الأمثلة على الترتيب: ضرْبتُ زيدًا ضربتُه، وجاوزْتُ زيدًا مَرَرْتُ به، وأَهَنْتُ زيدًا ضرْبتُ أخاه. ولكن وجب حذف العامل لكيلا يُجْمَعَ بين المفَسِّر والمفسَّر، أو بين العِوَضِ والمعوَّضِ عنه. ويترتب على ذلك البحث فى محل جملة الفعل المشغول، فيرون أنه لا محل لها من الإعراب لأنها مفسِّرة لذلك العامل المحذوف ودالَّةٌ عليه.

ويرى الكوفيون أن الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المذكور، فيرد عليهم البصريون بأن العامل الواحد لا يعمل فى الأسم الظاهر وضميره معًا. فإذا قال بعض الكوفيين: إن نصبه عندى بالفعل المذكور، وأما الضمير فإنه مُلْغًى، رد عليه البصريون بأن الأسماء لا يجوز إلغاؤها بعد اتصالها بالعوامل.

وقد أدى اختلافهم - فى هذا الباب - بسبب العامل إلى أن يفرعوا خَمْسَ مَسائِلَ هى: وجوبُ النصب، وترجيحُه على الرفع، ووجوبُ الرفع وترجيحُه على النصب، وما يستوى فيه الوجهان. ووضعوا لكل مسألة شروطًا وضوابط لا جدوى منها إلا فى إثبات ما قرروه وتأكيده، وأما الدارس فلا يكاد يستحضرها حتى ينساها.

التنازع فى العمل:

يستمر النحويون فى تشبثهم بالعامل، وتعلقهم بماله من أثر وهمى، حتى قالوا: إنه لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد ويكون لهما معا أَثَرٌ فيه، فكان فى النحو ما سموه «التنازع فى العمل» حيث بَنَوْهُ على أمثلة من اختراعهم، لا تؤيدها نصوص من واقع لغوى مارسته العرب، واعتمدوا على شواهد لا تسهفهم فى تبرير وضعهم هذا الباب، فشواهدهم من القرآن الكريم - على قلتها - مؤولة عند نفر كبير من بنى جلدتهم على أكثر من وجه ينأى بها عن التنازع، وشواهدهم من الشعر العربى أغلبها لشعراء مجهولين، وأغلبها أيضًا أبيات مفردة لا يعرف ما قبلها ولاما بعدها، فضلاً عن أنها تحتمل وجوهًا أخرى سائغة فى النحو.

وسأتتبع فيما يلى كيفية تناول النحاة لهذا الباب فى مصنفاتهم تاريخيًّا لأبين متى ظهر مصطلح «التنازع» ثم أذكر أمثلتهم مع تحليلها ومناقشتهم فيها، والرد عليهم بآرائهم، وتخريج الشواهد بأنواعها على وجوه نحوية شائعة وسائغة، ثم انتهى برؤية فى جدوى هذا الباب فى النحو العربى.

فترجمته عند سيبويه «هذا باب الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللَّذَيْنِ كلُّ واحدٍ منهما يَفْعَلُ بفاعله مِثْلَ الذى يفعل به وماكان نحو ذلك وهو قولك: ضربْتُ وضربنى زيدٌ، وضربنى وضرْبتُ زيدًا[1]. وترجمته عند المبرد. هذا باب الإخبار فى باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر، وذلك قولك: ضَفبتُ وضَرَبَنِي زيدٌ»[2].

وقال أبو جعفر النحاس: «باب رد الفعل الأول على الثانى والثانى على الأول»[3].

وقال الصميرى «باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر»[4].

وقال ابن السيرافى[5]. وابن الأنبارى[6]، وابن يعيش[7]، وابن عصفور[8] وأبو حيان[9]، والسمين الحلبى[10]، وابن هشام[11]: الإعمال.

وقال ابن معطى[12]، وأبو على الشلوبين[13] وابن مالك[14]، ورضى الدين الاسترابادى[15]، وابن النظام[16]، والمرادى[17]، وابن هشام[18]، وابن عقيل[19] والجامى[20]، والبغدادى[21]، والأشمونى[22]: التنازع.

---

(١) الكتاب: ١-٣٧ بولاق.
(٢) المقتضب: ٣-١١٢.
(٣) شرح أبيات سيبويه: ٥٢.
(٤) التبصرة والتذكرة: ١ - ١٤٨.
(٥) شرح أبيات سيبويه: ١ - ١٣٠، ١٣١.
(٦) الإغراب فى جدل الإعراب: ٥٢.(٧) شرح المفصل: ١ - ٧٧
(٧) المقرب: ١ - ٧٧.
(٨) المقرب: ١ - ٢٥٠
(٩) البحر المحيط: ١ - ١٧٠.
(١٠) الدر المصون فى علم الكتاب المكنوب: ٤ - ١٨٧١ رسالة دكتوراة - تحقيق أحمد الخراط - مخطوطة بمكتبة جامعة القاهرة.
(١١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ - ١٨٦ وغيره من كتبه.
(١٢) الفصول الخمسون: ٢٢٨
(١٣) التوطئة: ٢٥٢
(١٤) تسهيل الفوائد: ٨٦
(١٥) شرح الكافية: ١ - ٨٢.
(١٦) شرح ألفية ابن مالك: ٩٨
(١٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢ - ٥٥.
(١٨) شرح شذور الذهب - ٤١٩
(١٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ - ٤٦٢.
(٢٠) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: ١ - ٢٦٨.
(٢١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١ - ٣٢٧ - هارون.
(٢٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ - ٩٩.

وقال السيوطى[1]: التنازع فى العمل.

وقد اتفق النحاة على أنه يجوز إعمالُ أىِّ الفعلين شِئْتَ، وإهمال الآخر شريطة أن تُضْمِرَ فى الفعل المُهْمَلِ ضمير الاسم المتنازع فيه. ولكنهم اختلفوا فى أى العاملين أَوْلَى بالعمل من الآخر، واحتج كل فريقٍ لِمذْهبه.

فقال الكوفيون إن العامل الأول مبدوءٌ به، فكان إعمالُه أَوْلَى لِقُوَّةِ الابتداء والعناية به. ويقيسون ذلك على «ظننت» حيث لا يجوز إلغاؤها متى وقعت مُتصدِّرةً قبل معموليْها مثل «ظننت زيدًا قائمًا» بخلاف ما إذا توسطت بين المعمولين فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، أو تأخرت عنهما فيجب الإلغاء غالبًا، فتقول: زيدٌ قائمٌ ظننت.

ومن حُجَجِهِمْ أيضًا أنك لو أهملت الأول وأضمرت فيه ضمير الاسم المتنازع فيه لأدى ذلك إلى الإضمار قَبْلَ الذِّكرِ، وهو لا يجوز عندهم.

وذهب البصريون إلى أن العامل الثانى أولى بالعمل لِقُرْبِهِ من المعمول، واحتجوا بأنك لو أعملت الأول لَفَصَلْتَ بين العامل ومعموله بأجنبى، وهو العامل الثانى، والفَصلُ بين العامل ومعموله وإن كان جائزًا فى الضرورة فإنه خلافُ الأصل. كما أن إعمال الأول يؤدى إلى العطف على الجملة الأولى - وهى جملة العامل الأول ومعموله - قبل تمامها، والعطف قبلْ تمام المعطوف عليه خلاف الأصل. وَأَيَّدَى كلُّ فريقٍ مذهبه بشواهد من القرآن الكريم والشعر، فى مواضعها.

وقد تبين من العرض السابق أن لهذا الباب ثلاثة مصطلحات هى: الإعمال، والتنازع، والتنازع فى العمل. وأن الأصل الذى تولدت عنه هذه المصطلحات هو عطف أحد الفعلين على الآخر، كما هو واضح فى ترجمة المبرد والصيمرى، وإن كان ذلك متضمنًا فى ترجمة سيبويه، ولكن المبرد سماه فصرح به فقال «هذا باب الإخبار فى باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر» ومن بعده الصَّيْمَرِىُّ أيضًا.

وحقيقته عند النحاة أن يتنازع عاملان أو أكثر العمل فى معمول واحد، وتعريفه: أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر عنهما معمول واحد، وكل من العامِلَيْن يطلب ذلك المعمول ليعمل فيه إما رفعًا على الفاعلية وما أشبهها، وإما نصبًا على المفعولية وما أشبهها.

وأمثلة هذا الباب عندهم لاتعدو فى مجملها ما يأتى:

١ - جاء وذهب زيدٌ.

٢ - جاء وذهب الزَّيْدَانِ.

٣ - رأيت وَكَلَّمْتُ زَيْدًا.

---

(١) همع الهوا مع شرح جمع الجوامع: ٢ - ١٠٨.

٤ – ضرْبتُ وضربنى زيدٌ.
٥ – مَرَرْتُ ومَرَّ بِى زيدٌ.
٦ – ظَنَنتُ وظَنَّنِى زيدٌ قائمًا.

فزيد فى المثال الأول يطلبه كل من العاملين السابقين عليه فاعِلًا، أى أن الفعلين «جاء وذهب» يتنازعان العمل فيه، وكذلك الزيدان فى المثال الثانى، فهو مطلوب لكل من «جاء وذهب» على الفاعلية.

وفى المثال الثالث يطلب كل من «رأيت» و «كلمت» الاسم بعدهما لينصبه على المفعولية.

ويلاحظ فى الأمثلة الثلاثة السابقة أن الفعلين فى كل منها متحدان فى طلب الاسم المتأخر على جهة واحدة، إما الرفع وإما النصب. وفى المثال الرابع يتنازع كل من «ضربت وضربنى» العمل فى «زيد» حيث يطلبه الأول مفعولًا، ويطلبه الثانى فاعِلًا.

وفى المثال الخامس يتنازع «مررت ومرّ بى» العمل فى زيد الأول يطلبه على شبه المفعولية، أى لِيتعلقَ به بواسطة حرف الجر ويطلبه الثانى رفعًا على الفاعلية.

و «زيد» فى المثال السادس يطلبه «ظننت» مفعولا أَوَّلَ، و «ظننى» يطلبه فاعلا.

ومعنى ذلك – كما رأينا – أَنَّ كِلَا الفعلين يتنازعان الاسم الذى بعدهما لِيعملا فيه، ولا يجوز أن يتسلطا معًا بالعمل فى ذلك الاسم، حيث لا يجتمع مُؤَثِّرانِ على معمول واحد، فيكون مرفوعًا منصوبًا فى آنٍ واحدٍ، وهو مُحالٌ.

ولو طبقنا ما وضعه النحويون لهذا الباب من ضَوَابِطَ على الأمثلة لَوَجَبَ التعبير بها على النحو التالى:

أولا: على مذهب الكوفيين بإعمال الأول، والإضمار فى الثانى:

١ – جاء وذهب هو زيدٌ.
٢ – جاء وذهبا الزيدان. وفى الجمع: جاء وذهبوا الزيدونَ.
٣ – رأيت وكلمته زيدًا، ورأيت وكلمتهما الزَّيدَيْنِ، فى المثنى.
٤ – ضربت وضربنى هو زيدًا، وضربت وضربانى الزَّيْدَيْنِ.
٥ – مررت ومر بى بزيد، ومررت ومرا بى بالزَّيْدَيْنِ.
٦ – ظننت وظنني زيدًا قائمًا – أو: ظننت وظننى إياه زيدًا قائمًا.

ثانيًا: على مذهب البصريين بإعمال الثانى وإضماره فى الأول:

١ - جاء هو وذهب زيدٌ.
٢ - جاءا وذهب الزيدان - جاءوا وذهب الزَّيْدُونَ.
٣ - رأيته وكلمت زيدًا - رأيتهما وكلمت الزيدَيْنِ.
٤ - ضربته وضربنى زيد - ضربتهما وضربنى الزيدان.
٥ - مررت به ومر بى زيد - مررت بهما ومر بى الزيدانِ.
٦ - ظننت وظننى زيد قائمًا إياه.

هذا ما ينبغى أن تكون عليه هذه الأمثلة - وفقا لأقيستهم وضوابطهم - لو جاز لنا التكلم بها أصلًا.

ولَمْ يَفِ النحويون بما قرروه عند إعمال أحد الفعلين وإهمال الآخر من الإضمار فى العامل المُهْمِل، ففرقوا بين المضمرِ إذا كان عُمْدَةً كالفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، وبينه إذا كان فَضْلَةً كالمفعول به والمجرور فإن كان عمدة وجب ذِكْرُهُ مع العامل المهمل، سواء كان الأول أو الثانى لأنك لو لم تُضْمِرْ لأدى ذلك إلى حَذْفِ الفاعل، وهو ما لا يجوز لأنه لا يخلو الفعل من فاعل.

ومع ذلك لم يضمروا مع أىٍّ من العاملين ضميرَ الفاعلِ المفردِ، فلم يقولوا: جاء وذهب هو زيد، ولا: جاء هو وذهب زيد. بالتصريح بالضمير وإبْرَازِه، ولَعَلَّهم أدركوا أن ذلك لا يقال، فذهبوا إلى أن الضمير مستتر إلَّا الْكِسَائِىَّ فقد أجاز - فيما نُقِلَ عنه - حذْفَ الفاعلِ، وعلى قوله يكون الضمير محذوفًا من الأول المهمل، وقال الفَراءُ بالإضمار مؤخَّرًا فِرارًا من الإضمارِ قبل الذِّكْرِ، فيقول: جاء وذهب زيدٌ هو.

وعلى أى الأحوال فقد بقى التركيب كما هو: جاء وذهب زيد مع قولهم فيه بالتنازع.

وأما الفاعل المثنى والجمع فأوجبوا ذِكْرَ ضميره مع كِلَا الفعلين حسب مذهبهم فى الإعمال والإهمال فأجازوا:

جاءا وذهب الزيدانِ، وجاءوا وذهب الزيدونَ.
وجاء وذهبا الزيدانِ، وجاء وذهبوا الزيدونَ.

فإذا كان الاسمُ المتنازَعُ فيه يطلبه كُلٌّ من العامِلَيْنِ مفعولا - والمفعولُ فَضْلَةٌ، وكذلك ضميرُه - فإنهم يُوجِبُونَ ذِكْرَ الضمير مع العامل الثانى لَو أَهْمَلْتَه، وحَذْفه من العامل الأول لو كان هو المهمل، فتقول: رأيت وكلمته زيدًا، ولا تقول: رأيته وكلمت زيدًا مع ذكر ضمير المفعول مع الفعل الأول المهمل لأنه فضلة قد يستغنى عنه الفعل. وإنما تقول: رأيت وكلمت

زيدًا. والخلاصة أنهم يضمرون فى الثانى - حالَ إهماله - مطلقا ولا يضمرون فى الأول المهمل سوى ضمير العُمْدةِ.

ويبدو تناقض النحاة مع أنفسهم فيما قرروه سَلَفًا من ضرورة الإضمار فى العامل المُهمل، ثم يُضمرون فى الأول ضميرَ الفاعلِ، ولا يضمرون فيه ضميرَ المفعول بغَضِّ النظر عن تعسفهم فى التفرقة بين أجزاء التراكيب، يجعلهم بعضها أساسا يُعْتَمَدُ عليه، وبعضها الآخر زيادة وفضلة لا تدعو الحاجة إليه فإنى اختلف معهم، وتفصيل ذلك ليس هذا موضعه، وإنما أشرتُ إليه لأبين تَنَاقُضَهُمْ.

أَضِفْ إلى ذلك أن الكسائى وهو إمام الكوفيين أجاز حَذْفَ الفاعل[1] ولا يرى مَخرجًا من عدَمِ إضمار ضميره، يؤيده وُرودُ حَذْفِه فى مثل قوله تعالى ﴿حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿عَبَسَ وَتَولَّى﴾[3]، وقوله ﷺ «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مُؤمِنٌ، ولا يشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وهو مُؤْمِنٌ» فالأفعال: «تورات، وعبس، ويشرب «ليس لأى منها فاعلٌ ظاهِرٌ ولا مُضْمَرٌ يعود على مذكورٍ قَبْلَه، وإنما هو محذوف، وهذه على الأقل وجهة نظر تنافى مَذْهَبَ النحاة فى أنَّ العمدة لا تُحْذَفُ.

وذهب الفَرَّاءُ، وهو تلميذ الكسائى، ورَأْسُ المدرسة الكوفية بَعْدَ أستاذِه، إلى أنّ العاملَيْنِ المتوجِّهَيْنِ إلى الاسم، وقد اتحدا فى طلبه على جهة الرفع، فالاسم لهما جميعا[4]، وعلى ذلك فزيْدٌ فاعلٌ لِلفِعلَيْنِ إذا قُلْتَ: جاء وذهب زيدٌ، أو عَرَضَ فى الكلام مِثْلُه.

وما أجازه الفراء يمكن التعويلُ عليه وجَعْلُه أساسًا مُهِمًّا لِحَلِّ أَلْغَازِ هذا الباب، إذْ تتداعى أمامه تصورات النحاة لتنازع العاملين، ومارَتَّبُوه عليها من مسائل وضوابط.

ويمكننا القياسُ على قول الفراء فى الفعلين المتوجهين إلى الاسم على جهة النصب إذا قيل: رأيتُ وكلمت زيدًا، فيكون الاسم مفعولا للفعلين؛ إذ لافَرْقَ بين الحالتين، لأن العاملين متفقان فى طلب المعمول فيهما على جهة واحدة، وإن كانت فى الأولى الرفع وفى الثانية النصب. وعلى ذلك ينتفى مازعمه النحاة من القول بالتنازع.

وإذا اختلف العاملان فى طلب الاسم، كَأَنْ يطلبه الأول على المفعولية ويطلبه الثانى على الفاعلية، ثم أَهْمَلْتَ الأوّلَ، فإنهم يقولون: ضربت وضربنى زيدٌ، وضربت وضربنى الزيدانِ،

---

(١) شرح المفصل: ١ - ٧٧.

(٢) سورة ص: ٣٨ - ٣٢.

(٣) سورة عبس: ٨٠ - ١

(٤) شرح المفصل: ١ - ٧٧ ، ٧٩.

فلا يضمرون مع الأول ضمير المفعول لأنه فضلةٌ، ولا يقولون: ضربته وضربنى زيدٌ، ولا: ضربتهما وضربنى الزيدانِ.

وإذا أعملوا الأول قالوا: ضربت وضربنى زيدًا، فيضمرون فى «ضربنى» ضمير الفاعل، ولا يبرز لأنه مفرد، فإن كان مثنى أو مجموعا وَجَبَ إبرازه فتقول: ضربت وضربانى الزيدَيْنِ، وضربت وضربونى الزَّيْدِينَ.

فإذا كان الأول يطلب الاسم فاعلًا، والثانى يطلبه مفعولًا مثل: ضربنى وضربت زيدٌ، أضمرت فى الثانى فقلت: ضربنى وضربته زيدٌ، وضربنى وضربتهما الزَّيْدَانِ، وضربنى وضربتهم الزيدون. ولو أعملت الثانى لأضمرت فى الأول ضمير الفاعل، وكان مستترًا فى المفرد، وبارزًا فى المثنى والجمع فقلت: ضربنى وضربت زيدًا، وضربانى وضربت الزيدَيْنِ، وضربونى وضربت الزيدِينَ.

ألا ترى أن هذا لا يتكلم به، ولا وجود له فى اختيار الكلام، وقد يقع مثله فى الشعر، فهو حينئذ من الضرورات التى يلجأ إليها الشاعر حِفَاظًا منه على سلامة الوزن والقافية، فيُخَالِفُ بين مفردات السياق، حيث يقدم ويؤخر بينها.

ومع ذلك فإنه يمكن حمل مثل هذا إنْ عَرَضَ فى الكلام على التقديم والتأخير، فالأصل فى الأمثلة السابقة على الترتيب: ضربت زيدا وضربنى، وَضربت الزيديْنِ وضربانى، وضربت الزيدِينَ وضربونى، وضربنى زيد وضربته، وضربنى الزيدان وضربتهما، وَضربت الزيدِينَ وضربونى.

وأما ضربنى وضربت زيدًا، وضربانى وضربت الزيدَيْن، وضربونى وضربتُ الزيدين، فإن الفاعل محذوف من الفعل الأول دَلَّ عليه المفعول، لأن هذا الاسم نفسه فاعِلٌ تارةً ومفعولٌ تارة أخرى، لكنه لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا فى وقت واحد والتقدير: ضربنى زيدٌ وضربتُ زيدًا، وضربنى الزيدان وضربتُ الزيدَيْن، وضربنى الزيدون وضربت الزيدين. فَحُذِفَ زيدٌ والزيدان والزيدونَ استغناءً بمعمول الثانى. وقد ورد حَذْفُ أحدِ المعمولين لِدلالةِ الآخر عليه نَثْرًا وشِعْرًا. قال سيبويه «ومما يُقَوِّى تَرْكَ نَحْوِ هذا لِعِلْمِ المخاطَبِ قولُه عز وجل ﴿وَ الْحَافِظِينَ فُروجَهُمْ وَ الْحَافِظَاتِ وَ الذَّاكِرِينَ الله كَثِيرًا وَالذَّاكِراتِ[1]﴾ فلم يُعْمِلِ الآخر فيما أَعْمَل فِيه الأَوَّلَ استغناء عنه»[2].

فالتقدير فى الآية: والحافظات فُروجَهُنَّ أو الحافظاتها، والذاكرات الله أو: والذاكِراتِهِ. لكنه استغنى عنه فى الثانى لذكره أَوَّلًا.

---

(١) الأحزاب: ٣٣ - ٣٥.

(٢) الكتاب: ١ - ٣٧ بولاق.

وقد جاء فى الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا، كما قال سيبويه. حينما استغنى الشاعر عن خبر المبتدأ الجمع لدلالة خبر المبتدأ المفرد عليه كما فى قول قيس بن الخطيم:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وكما جاء الاستغناء بخبر المفرد عن خبر المثنى فى قول ضَابِيء البُرْجُمِيِّ:

فَمَنْ يَكُ أَمْسِى بالمدينة رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ

والأصل أن يقال: فإنى وقيارًا بها لَغَرِيبانِ، أو فإنى لَغَرِيبٌ بها وقيارًا غريبٌ.

وقول ابن أَحْمَرَ:

رَمَانِى بِأَمْرٍ كُنْتُ منه وَوَالِدِى بَرِيئًا ومنْ أَجِلِ الطَّوِىِّ رَمَانى

وقياسه أن يقال: كنت منه ووالدى بَرِيئَيْنِ، أو: كنت منه بريئًا ووالدى بريئا.

وقال سيبويه عَقِب البيتيْن: «فَوَضَع فى مَوْضِعِ الخبرِ لَفْظَ الواحدِ لأنه قَدْ عَلِم أن المخاطب سيستدل على أن الآخرينَ فى هذه الصفة»[1].

وأما الألف والواو فى: ضربانى وضربونى - فى الأمثلة فيمكن أن يُعَدَّا مجرد علامتين على أن الفاعل مثنى أو جمع، فهما حرفان لا ضميران. ويجوز جَعْلُهما ضميريْنِ فاعَلِيْن، ويكون الكلام محمولا على ما يمكن أن نسميه «العطف على القلب» أى جَعْل المعطوف عليه معطوفًا والمعطوف معطوفًا عليه وكانَّ الأصل هو: ضربتُ الزيدَيْنِ وضربانى، وضربت الزيْدِيَن وضربونى.

ومن أمثلتهم: مررت ومر بى زيدٌ، بإعمال الثانى، حيث زيد مرفوع به لأنه فاعله. وكان قياسهم يقتضى أن يضمروا فى الأول ضمير زيدٍ مصحوبًا بالباء فيقال: مررت به ومر بى زيد، لكنهم لم يفعلوا لأن المضمر فى هذه الحالة فضلة. ولو أعملوا الأول لقالوا: مررت ومر بى بِزَيْدٍ.

وهذا لا يتكلم به على كِلَا الوجهين، ومع ذلك يمكن حمله على ما تقدم كما هو جارٍ على الألسنة، ولا يجوز غيرُه وهو: مررت بزيد ومر بى، أو: مرَّ بى زيدٌ ومررتُ به.

ومنه أيضًا أن الاسم المتنازع فيه إذا كان منصوبًا، وكان عمدة فى الأصل كأن يكون خبرًا ثم صار مفعولاً ثانيًا لأحدِ أفعال القلوبِ فإن اهملَتَ الأول وجب إضمارُ المفعول الثانى مؤخَّرًا، وأن يكون الضمير منفصلاً، مثل: ظننت وظننى زيدٌ قائمًا.

فظننت يطلب «زيدًا قائما» مفعولَيْنِ، و «ظننى» يطلب زيدًا فاعلاً ويطلب «قائما» مفعولا ثانيًا. فتقول على قياسهم:

ظننتُ وظَنَّنِى زيدٌ قائمًا إيَّاهُ.

---

(١) الكتاب ١ - ٣٨.

وإذا أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ، أَضْمرْتَ فى الثانى المهمل ضَمِيرَ المفعول الثانى متَّصِلا أو مُنْفَصِلا، فتقول: ظننت وظَنَّنِيهِ: زيدًا قائمًا، أو: وظننى إياه.

وكذلك إن كان العم خبرًا عن «كَانَ» لأنه فى الأصل خبرٌ عن المبتدأ الذى دَخَلتْ عليه «كَانَ» فصار اسمًا لها، وصار خبره خبرًا لها وتنازعه الفِعْلانِ، مثل: كنتُ وكانَ زيدٌ صَدِيقًا، إيَّاه. قاله ابن هشام[1]. ويقتضى قياسهم هنا أيضًا - إذا أهملت الثانى - أَنْ تُضْمِر فى الثانى ضمير الخبر متصلاً أو منفصلاً، فتقول: كنت وكَانَهُ زيدٌ صَدِيقًا، أو: كنتُ وكان إياه زيدٌ صَدِيقًا.

وهذا شىء لا يقال، ولا يشهد له الواقع اللغوى، فلم يرد له مثيل وإنْ كان تخريجُ هذه الصُّورِ المتكلفة مُمْكِنًا على التقديم والتأخير أو الحذف من أحدهما لدلالة ما فى الآخر عليه والتقدير فى هذه الصور: ظننت زيدًا قائمًا وظننى، فالمفعولان للأول وحُذِفَ المفعول الثانى من «ظننى» لدلالة «قائمًا» عليه وحُذِفَ فاعله لدلالة «زيدًا» عليه.

والتقدير فى: ظننت وظننى زيد قائما هو حذف مفعولى الأول لدلالة فاعل الثانى ومفعوله الثانى عليهما، أى ظننت زيدًا قائمًا وظننى زيدٌ قائمًا والتقدير فى: كنت وكان زيدٌ صديقًا. أن يكون «صديقا» خبرا عن الأول، أريدَ به التقديم، وخبر الثانى محذوف، أى: كنت صديقا وكان زيد كذلك فَحُذِفَ استغناء عنه بخبر الأول، أو أن يكون خبرًا عن الثانى، وخبرُ الأول محذوفٌ، للدلالة عليه بخبر الثانى.

وبناءً على مذهب الكسائى فى جواز حَذْفِ الفاعل من الكلام وحَذْف ضميره فى هذا الباب، وعلى مذهب الفراء يخرج مثل: «جاء وذهب زيدٌ، ورأيت وأكرمت زيدًا» مما أطلق عليه النحويون «التنازع فى العمل» ولا يُلْتَفَتُ إلى قولهم إنه لا يجتمع مؤثِّران على معمول واحد، لأن تَسَلُّطَ العامِلَيْنِ أَمْرٌ نَظَرِيٌّ لا يَنْقُضُ المعنى، ولا يخلُّ بسلامة اللفظ.

و يُحْمَلُ أيضًا على التقديم والتأخير، فأصله: جاء محمد و ذهب، ورأيت محمدًا وأكرمته أو أكرمْتُ. وهو الشائع والمستعمل - سواء حَذْفتَ الضميرَ العائدَ مِن أكرمت علَىَ محمدٍ أو ذَكَرْتَهُ على الأصل، فإن حذفته فَحَذْفُه جائزٌ لاَعَلَى مَذْهبِ النحاة فى كونه فضلةً، ولَكِنْ على أنه مفهومٌ من السياق مَدْلُولٌ عليه بالاسم قَبْلَه، وقد وَرَدَ حذفُ العائد كثيرًا فيما هو أشدُّ حاجةً إليه فَمِنْ ذلك حَذْفُ العائدِ على الاسم الموصول كما فى قوله تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[2] وهو فى القرآن الكريم أكثر مِنْ أَنْ يُحْصَى، حتى قال بعضهم «لَمْ يَأْتِ فى القرآن إثباتُ العائدِ إلا فى

---

(١) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ٢ - ٢٠٢، ٢٠٣.
(٢) طـه: ٢٠ - ٧٢.

ثلاثِ آيات»[1] والتقدير ما أنْتَ قاضيه، وحَذْفُ العائدِ على الموصوف كقوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِى نَفْسٌ عن نَفْس شَيْئًا﴾[2] أى: لا تَجْزِى فِيه، وقول الشاعر:

وَمَـا أَدْرِى أَغَيَّـرهُـمْ تَـنَـاءٍ وَطُـولُ الدَّهْـرِ أَمْ مَـالٌ أَصَـابُـوا

أى: مالٌ أصابوهُ.

ومنه حَذْفُ العائد على المبتدأ من خبره كقول النَّمِرِ بْنِ تَوْلَبٍ:

فَـيَـوْمٌ عَـلَيْـنَـا وَيَـوْمٌ لَـنَـا وَيَـومٌ نُـسَـاءُ ويـومٌ نُسَـرّ[3]

أى: نساء فيه، ونسر فيه.

وإذا كان ما وقع فى الشعر من حذف العائد ضعيفًا لأن مَرَدَّهُ إلى الضرورة، فَما بَالُكَ بما ورد فى القرآن مِنْ حَذْفِ العائدِ من الصلة والصفة ولُغَتُه هى لُغَةُ الاختيارِ؟!.

وإذا كان الاسم المطلوب لكلا العاملين مثنى أو مجموعًا كقولهم «يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ ابْنَاكَ، وَبَغَى واعْتَدَيَا عَبْداك» على مذهب الكوفيين، و «يحسنان ويسيء ابناك، و: بغيا واعتدى عبداك» على مذهب البصريين، فإن الصورة الأولى يمكن تخريجها - كما سبق - على التقديم والتأخير، والتقدير يحسن ابناك ويسيئان، وبغى عبداك واعتديا. أو على الفصل بين العامل الأول ومعمولة بالعامل الثانى. ألا ترى إلى قول البصريين أنفسهم بالتقديم والتأخير فى قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخرِ فَلَا خَوْفٌ عليهم ولا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[4]. فجعلوا ﴿مَنْ آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم﴾ خبرَ «إنَّ» مَرادا به التقديم وخبر (الصابئون والنصارى) محذوف لدلالة خبر «إن» عليه. والتقدير عندهم: إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر فلا خوفٌ عليهم، والصابئون والنصارى كذلك[5]. وهذا أحد ثلاثة أوجه ردَّوا بها على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الآية من قَبيل العطف بالرفع على مَحَلِّ اسم «إنَّ» قَبْلَ تمامِ خبرها. قال سيبويه «وأما قوله عز وجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعدما مَضَى الخبرُ»[6].

وأما الصورة الثانية «يحسنان ويسيء ابناك، وبغيا واعتدى عبداك» فلا وجود لها فى الكلام، وإنْ وَرَدَ مثلُها فى الشعر فهو من الضرورات، ومع ذلك فهو نادر، وتخريجها عندى على غير

(١) الغيث المسجم فى شرح لامية العجم للشيخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى ١ - ٤٠٩.
(٢) البقرة: ٢ - ٤٨.
(٣) انظر الكتاب لسيبويه: ١ - ٤٤. بولاق.
(٤) المائدة: ٥ - ٦٩
(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى: ١٠٩
(٦) الكتاب: ١ - ٢٩٠ بولاق.

التنازع بما سميته قبل ذلك «العطف على القلب» وجميع النحويين يُقدرون الأصل هو: يسيء بناك ويحسنان واعتدى ابناك وبغيا، وإن كانوا لا يصرحون بتلك التسمية، وإنما اخْتَرْتُ أن أُسَمِّيَهُ بذلك لأننى وجدْتُ له نظيرًا فى باب «الاستثناء» وهو ما يسمونه «الإبدال على القلب» أى جعل المستثنى منه بدلاً من المستثنى المقدم وذلك إذا كان الاستثناء غيرَ مُوجَبٍ.

والمختارُ عند النحاة نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه وكَانَ مَنْفِيًّا، فيقولون: ما قام إلا زيدًا القَوْمُ.

ولكن سيبويه حكى أنَّ قومًا يوثق بعربيتهم يرفعونه فيقولون «مَالِي إلا أخوك نَاصِرٌ» وأَعْرَبوا الثانى بَدَلاً من الأول على القلب. ومنه قول حسان بن ثابت:

فَـإنَّهُم يَـرْجُـونَ مِنْـهُ شَفَـاعَـةً إذَا لَمْ يَكُنْ إلا النَّبِيُّـونَ شَـافِـعُ

أى: شُفَعَاءُ، والتقدير: إذا لم يكن شافِعٌ إلا النبيون فشافع مستثنى منه، والنبيون مستثنى، وهو فى الاعراب بدل من المستثنى منه، فلما تقدم المستثنى مرفوعا على المستثنى منه صار النبيون مبدلا منه، وشافع بدلا وذلك على القلب[1].

د. عبدالحميد عوض السيورى

مدرس النحو العربى
كلية الآداب - جامعة القاهرة

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ - ٥٠٩ ط : ١ سنة ١٩٦٠.